على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

كل خميس: استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

نواصل في هذا العمود إعادة نشر بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري- أبو كاطع) في عموده الشهير (بصراحة أبوكاطع) قبل أكثر من ثلاثة عقود، لنريح الناس، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم.. فالترويح عن الناس جزء مهم من تعزيتهم عما ينقصهم، وكان الراحل رائداً في إبهاجهم.. ولن نشير الى صلة تلك الكتابات بزماننا، بل يكفي أن يستمتع القارئ بها، ويخمّن (رباط الحجي):

من أجل توازن أفضل.. بين حقوق المواطن وواجباته

في التقسيم الجغرافي والاقتصادي، يدرج العراق في عداد البلدان النامية.. وهذا شيء مؤكد، لا يحتمل الاخذ والرد، الا في حدود الحرص على دقة التعابير، واذا ما التزمنا هذه الدقه، تكون التسمية الاصح: نحن في عداد البلدان المتخلفة.. ولسنا مسؤولين (شعب وسلطة وطنية) عن هذا التخلف البغيض. بل ان مسؤوليتنا تبدأ الآن، من نقطة السعي الجاد للتغلب على آثار التخلف.. (نقطة، راس السطر..)

كَلبي خلصان من الديباجات الطويلة..!

(خش بالموضوع..)

اريد المساهمة في المسعى الجاد لإزالة آثار التخلف.. وأفهم ان عدم التوازن بين حقوق المواطن وواجباته مظهر من التخلف.. وسوف اكتفي بذكر بعض النماذج المبسطة..

(كَلنا نقطة راس سطر..).

(موضوعك.. موضوعك، بلا لف ولا دوران!)

تسلمت رسالة (بالانكليزية..!) تقول:

(مجلة الثقافة الجديدة. ساحة التحرير. بغداد. عراق).

ايها السادة المحترمون..

تجدون طيا الصك المرقم ١٩١٣ المؤرخ ٢٩-٨-١٩٧٣ بمبلغ سبعة دولارات لامركم المسحوب على بنك (فيرست ناشنال ستي، نيويورك) ولحساب مؤسسة (خيمو. صوفيا) عن ثمن اشتراك.. (ولفظة اخرى لم أتمكن من معرفتها.. وكذلك لم استعن بمن يعرفون الانكليزية).

مخلصكم:

بنك التجارة الخارجية. جمهورية بلغاريا الشعبية.

وحملت نفسي، وحقيبتي، وصكي، الى بنَكي (وياء التملك مجازية في لفظ (بنكي) لانك حين تضيفها لاسم القلم يكون قلمك ولكن حين تلحقها باسم البنك، فهذا يعني البنك الذي تتعامل معه) المصرف التجاري العراقي. الفرع الرئيسي. وتوجهت مباشرة، دون استعلام، الى موظف، كان قد تسلم مني صكا مماثلا هو بدل اشتراك سنوي في المجلة، العام الاسبق. ويومها انجزت المعاملة في عشر دقائق، سجل خلالها الصك برسم التحصيل بعد أن دفعت الرسم.. وانتظرت بضعة ايام فأشعرت بانهم استحصلوا السبعة دولارات وسجلت في الحساب، بالعملة العراقية.. غير ان الموظف، في هذه المرة، نصحني بالصعود الى الطابق الثاني، ومراجعة موظف، عينه بالاسم، وصعدت وسالت الموظف، فاشار الى موظفة.. وحين قلبت الصك اشارت الى موظف (وهنا.. لسبني كلبي . على حد تعبير خلف الدواح.. ورددت مع نفسي.. ياستار.. وصلت عدوى الروتين للمصارف؟!) وتناقشت بهدوء مع الموظفة.. وطال النقاش ثم نصحتني بوضع ختم المجلة مرة اخرى.. وعدت الى الادارة.. وختمت الصك.. وبعد بضعة ايام عرجت على (بنكي) ودققت الموظفة في الصك وسألتني مامعنى (رادكشن) الثقافة الجديده؟

فأجبتها:

. والله.. (وهرشت فروة راسي) ما اعرفها.. لكن المهم عندج مكتوب: الثقافة الجديدة. ساحة التحرير. بغداد عراق..

فاستشارت زميلة لها.. وعادت تدقق في الصك..

ثم سالتني ولماذا الاسم مكتوب هكذا: (السكافة الجديدة) بـ (اس) وليس (تي اچ)؟

قلت: .بسيطة.. اصحح الحرف..

فاستشارت زميلتها، التي استشارت، بدورها، زميلها، ثم استقر الراي . بالإجماع . على اعادة الصك الى بنك التجارة الخارجية في صوفيا لتصحيح الاسم..

هل تحبون الصراحة؟

لقد استمرت اللعبة! وصرت أراجع بنكي كلما ذهبت الى محل مصحّف المجلة.. وأبدأ النقاش بهدوء اعصاب.. وليس قصدي تحصيل السبعة دولارات، إما لتعميق تجربة (قصصية).

ويجب عليّ ان اعترف، امام هيئة تحرير المجلة، بانني تسببت في الحاق الضرر بالمجلة واضعفت قدرتها المالية.. من اجل ارضاء نزوة (قصصية).. ولكن مع ذلك فاللعبة (تسوا) وما زال الصك في حقيبتي منذ عشرة اشهر.. ومن مشاريعي المقبلة، مراجعة السيد المدير العام يوم ١٩ آب القادم لمناسبة مرور عام على بدء (القضية)!

وقد رسمت صورة للمناقشة بيننا.. تتعلق بالحقوق والواجبات.. واتخيلها ممتعة للغاية. منها مثلا سؤاله:

. لماذا انجزت معاملة الصك المماثل . قبل عام . في عشر دقائق في حين مضت عشرة اشهر على معاملة هذا الصك؟

. لو كان لمؤسستك دين بذمتنا تاخر كل هذه المدة.. أليس من حقك ايقاع الحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة؟

فلم لا استعمل هذا الحق؟

وما الى ذلك من اسئلة طريفة!

وثمة نماذج تحت اليد، عن الحقوق والواجبات سوف احاول الحديث عنها مستقبلا وهذه (رؤوس اقلامها):

. سكان الاحياء، ايسر قناة الجيش، اوقفت الخدمات الضرورية عندهم! كاصلاح الطرق او التعبيد او مد شبكة المجاري.. وحين يتساءلون يجابون بان هناك دراسات تفيد بوجود نفط تحت بيوتكم!

– احدى مؤسسات الدولة (العامة) اعلنت عن فتح دورة للتدريب فالتحق بها عدد من طالبي العمل وبعد انقضاء اشهر الدورة اعتذرت المؤسسة العامة للبعض لانهم لا يحملون افكار المؤسسة.. وان المؤسسة تعتذر لانها هدرت وقتهم.. وباختصار..

– تستقطع من اثمان حاصلات الفلاحين، عند التسويق، مبالغ على انها تأمينات.. فكيف تعاد لهم هذه المبالغ؟ وكيف يجري الحساب على (الكَواني)؟

– في قرار تعديل قانون الملاك اوطأ درجة في سلم الوظائف هي المحصورة بين الحد الادنى والاعلى ١٥دينارا الى ٤٥ دينارا، ويشغل هذه الدرجات، الناس الذين حرموا نعمة التعليم.. مثل السجانين والمخبرين في الكَمارك.. وما الى ذلك.. وفي هذه الدرجة من السلم.. وضع سكرتير التحرير والخطاط والمونيتر والمصحح والمحرر والمنفذ وعضو فرقة الانشاد.. وعضو فرقة التمثيل وعازف الموسيقى والمنصت..

لم؟ وكيف؟ ومن؟!

وما الى ذلك من حكايات مختلفة، للمساهمة في إزالة آثار التخلف!

قـــانـــون تـســلـيـح الأطـبـــاء !!

حسام الحاج

مرة أخرى يتحفنا مجلس النواب بمشروع قانون جديد يؤكد من خلاله غياب الرؤية الاستراتيجية لتشريع القوانين ، قانون يهدف إلى حماية الأطباء من الملاحقة العشائرية !! غير انه صيغ على نحو لا ينسجم مع الهدف الرئيس المعلن في الأسباب الموجبة ، مشروع القانون الذي أتم المجلس قراءته الأولى قبل أيام يحاكي إلى حد بعيد نظيره السابق قانون حقوق الصحفيين ، ومن خلاله يصر أعضاء مجلس النواب مجددا على تكريس رؤيتهم القاصرة في معالجة معضلات المجتمع وإعداد منظومة تشريعية تكون أساسا لمشروع بناء الدولة ،

فهم يعتقدون بان من الواجب حماية فئات المجتمع بقوانين مستقلة لكل منها، مستندين إلى أسباب موجبة اقل ما توصف بالسطحية وغير المجدية ، فلجنة الصحة النيابية التي قدمت المشروع تقول إن العراق يعاني الهجرة المتنامية للأطباء والتي بلغت حدودا تبعث على القلق، كما تعتقد رئيسة اللجنة بسذاجة سياسية واضحة إن الأسباب التي تقف وراء هجرة الأطباء هي الملاحقة العشائرية التي يتعرضون لها إذا ما أخطأوا في تداخل جراحي أو سلوك طبي معين !! وعلى الرغم من هذا التشخيص البريء ، فمشروع القانون يذهب إلى ماهو ابعد من ذلك فهو لايكتفي بخرق دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ من خلال تمييز فئة دون أخرى بل يخرق حتى التشريعات والقوانين النافذة كقانون أصول المحاكمات الجزائية ، حيث تحضر المادة الخامسة من مشروع القانون إحالة الطبيب إلى القضاء إلا بعد استحصال موافقة وزير الصحة وكأنها بذلك تعيد المادة ١٣٦ ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية إلى تشريع بعد اقل من شهرين على إلغائها استنادا إلى قانون قدمته لجنة النزاهة واعتبره مجلس النواب حينها "انجازا عظيما" ، كما يلزم نص القانون المراد تشريعه الدولة بتسليح الأطباء !!ومنحهم إجازة لحمل السلاح، تخيلوا طبيبا مسلحا يتدرب على إطلاق الرصاص وربما حتى على حرب الشوارع مستقبلا ، وكأن مجلس النواب يريد أن يعترف ضمنا بأن لا حل للخروقات الأمنية والاستهداف المباشر لفئات المجتمع من المدنيين والعسكريين، إذا كان قصد المشرع لهذا القانون هو توفير الحماية للأطباء ومنع المطالبات العشائرية التي تلاحقهم كما ورد في الأسباب الموجبة للمشروع ، فمن الممكن تشريع قانون انتقالي مؤقت تحدد فترة نفاذه بخمس أو عشر سنوات (إلى حين أن تتمكن الدولة من السيطرة على نفوذ العشائر والقبائل) يمنع المطالبات العشائرية للأطباء والقضاة وعناصر أجهزة الأمن وينظم العقوبة الضامنة لتنفيذ القانون على نحو يحمي الفئات المعرضة للملاحقة العشائرية، وإذا كان المجلس الموقر يريد حماية الأطباء من الظلم الذي قد يلحق بهم جراء الجهل بطبيعة عملهم على اعتبار أن إثبات الخطأ يحتاج تقريرا علميا يقدم من قبل أطباء مختصين، فهو بذلك إما أن يطعن بنزاهة القضاء أو يعلن عدم فهمه أصول سير المحاكمات القضائية حيث من المعروف إن قاضي التحقيق لايقوم بإصدار مذكرة إلقاء القبض إلا بعد توافر الأدلة ،ومن البديهي إن الدليل في مثل تلك الحالات هو تقرير طبي من لجنة طبية مختصة ثم إن قاضي التحقيق سيحيل القضية إلى المحاكم المختصة التي ستنظر بروية في طعون النفي وأدلة الإثبات .

مجلس النواب ومن خلال سلوكه التشريعي الذي اعتاد إتباعه خلال الدورة الانتخابية الحالية يهدد مشروع بناء دولة القانون ، فهو يغادر إلى حد بعيد أساسيات التشريع القانوني الذي يهدف عادة إلى التنظيم ويصر على إعداد قوانين تمتاز بالسطحية وتفتقر إلى رؤية ستراتيجية منظمة ،كما كرس المجلس جهده خلال الدورة الحالية لإعداد قوانين ذات أبعاد سياسية تارة وقوانين تمتاز بالسطحية وعدم التنظيم وخارقة للدستور والقوانين النافذة تارة أخرى وكفى بالدهشة التي تعرب عنها منظمات حقوقية دولية بأغلب القوانين الصادرة من مجلس النواب دليلا وآخرها قانون حقوق الصحفيين سيئ الصيت .

مجلس النواب يثقل كاهل الدولة العراقية من خلال سلوكه التشريعي هذا ويزيد من التعقيد التشريعي المقيد لبناء الدولة ، فالعراق بحاجة إلى إلغاء مئات القرارات و القوانين الصادرة من قبل مجلس قيادة الثورة المنحل ومن ثم المضي نحو تشريع منظومة من القوانين التي تساهم في بناء الدولة استنادا لرؤية تشريعية عصرية تساهم في تكريس اللامركزية الإدارية وتحجم البيروقراطية الإدارية كما هو بحاجة إلى ثورة تشريعية لتعديل قوانين رئيسة كقانون العقوبات النافذ وقانون أصول المحاكمات الجزائية وغيرها الكثير ، أما حماية فئات المجتمع فتكمن بتطوير أداء الأجهزة الأمنية والاستخبارية وإبعادها عن الصراع السياسي والتعجيل ببناء الدولة وإعادة الهيبة لها مجددا ، واستنادا إلى ما يقوم به مجلس النواب حاليا ،فمن الممكن القول إن دولة القانون في العراق لا تقوم قبل انقضاء القرن الأول من الألفية الثالثة ،وأخيرا ليس لي إلا أن أستشهد بقوله تعالى في الذكر الحكيم " الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون".

كاريكاتير عربي

■ عن الاهرام المصرية

هـيـكـل.. وحـــوار «الأهـــالي»

حسين عبد الرازق

استمتعت كغيري من المهتمين بالشأن العام بالحوار الذي خص به الكاتب والسياسي الكبير «محمد حسنين هيكل» صحيفة الأهرام يوم الجمعة الماضي، وما حواه من رؤية وتحليل للأوضاع بعد ثمانية أشهر من ثورة ٢٥ يناير. ورغم تكامل الرؤية فليس من المقبول مناقشة ما طرحه «هيكل» قبل نشر الحلقات التالية من هذا الحوار. ولكن ما دفعني للكتابة حول هذا الحوار أمر يتعلق بالتجمع وجريدة الأهالي.

فقد تحدث الأستاذ عن التزامه الصمت لفترة طويلة خلال حكم مبارك، مشيرا إلى عدد من المرات تخلى فيها عن صمته الاختياري لأسباب مختلفة، بدءا باستجابته يوم ٢ سبتمبر ١٩٨٢ لطلب من الزميل مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور في ذلك الحين الذي دعاه للكتابة عن «مبارك بعد سنة» وكتابته لمجموعة مقالات «على شكل خطابات مفتوحة»، ولكنها لم تنشر «وبقيت هذه المقالات الست محظورة حتى نشرتها في جريدة المصري اليوم»، ثم كتابة الأستاذ هيكل مجموعة مقالات لـ«أخبار اليوم بدعوة من الأستاذ إبراهيم سعدة» وأوقفها بعد مقالين»، وتلتها محاضرة الجامعة الأمريكية يوم ١٤ اكتوبر ٢٠٠٢ ، وأحاديث قناة الجزيرة «تجربة حياة»، وأخيرا الحديث المطول في نوفمبر ٢٠٠٩ مع الزميل مجدي الجلاد في المصري اليوم.

الغريب أن الأستاذ محمد حسنين هيكل تجاهل الحوار الذي أجريته معه ونشر في صحيفة الأهالي على ثلاثة أعداد اعتبارا من الأربعاء ١ ديسمبر ١٩٨٢. ولم يكن هذا الحوار مجرد كسر للصمت الاختياري للأستاذ هيكل ولكنه كان اختراقا للحصار المفروض عليه، وتكرارا لما فعلته الأهالي معه من قبل في عصر السادات عندما نشرت في ابريل ١٩٧٨ حوارا مع هيكل أجراه الزميلان محمد عودة ومحمد سيد أحمد مخترقة الحصار المفروض عليه منذ خلافه مع السادات وتركه رئاسة تحرير الأهرام عام ١٩٧٤. وتحدث «هيكل» في الحلقات الثلاث التي نشرت في الأهالي في ديسمبر ١٩٨٢ عن أسباب خلافه مع السادات منذ نوفمبر ٧٣ ودوره في إفشال مباحثات أسوان بين «السادات وكيسنجر» وموقفه ضد الصلح المنفرد مع إسرائيل، وظاهرة الفساد التي سادت المجتمع خلال السنوات الأخيرة، وحقيقة ما حدث في ١٣ مايو ١٩٧١، وحملة سبتمبر ١٩٨١، وكشف هيكل الأسباب الحقيقية لاختيار عبد الناصر للسادات نائبا له ، وأسرار طرد السادات للخبراء السوفييت، كما تحدث عن التغيير ومسؤولية مؤسسة الرئاسة والرئيس «حسني مبارك» والأحزاب السياسية.. وقال إن العوامل التي تسببت في صدامات ومعارك طويلة في الفترة ما بين الانفجار الشعبي في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ والذي اسماه «شتاء الغضب» وحملة سبتمبر وحادث المنصة في «خريف الغضب» عام ١٩٨١ مازالت قائمة، تفجر صراعا حادا في المجتمع المصري وتفرض ضرورة التغيير.

وقال هيكل إنه رغم المتغيرات التي تمت خلال العام الماضي، فإن التغيير لم يحدث إلا في الأسلوب والمناخ نتيجة أن «الحاكم الآن يتصرف كما يتصرف البشر..»، وكان هذا الوصف صحيحا في ذلك الحين.

ولا أظن أن الأستاذ هيكل قد نسي هذه الأحاديث ، فذاكرته- والحمد لله- ذاكرة شاب في العشرين. وهو ما يجعل التساؤل من جانبي مشروعا.. لماذا تم تجاهل حوار الأهالي؟!

غـضـــب الإعـــلامـــيـــين

فريدة النقاش

يؤكد الزميل «أسامة هيكل» وزير الإعلام في ممارساته كل المخاوف التي سرت في أوساط الإعلاميين بعد استعادة وزارة الإعلام وتعيينه وزيرا لها، فقد أصدر قرارا بوقف إصدار التراخيص لمزيد من قنوات التليفزيون، وأغلق مكتب الجزيرة في القاهرة، فضلا عن أنه يتحمل بحكم المسؤولية التضامنية وزر تفعيل قانون الطوارئ سيىء السمعة، أي أنه يساهم بقوة في تقييد الحريات العامة وحرية التعبير على رأسها!

وأضاف «أسامة» لسجله المعادي للحريات إجراء آخر لا يقل خطورة باستبعاده ٣٦٥ من العاملين في الإذاعة وإبعادهم عن العمل الإذاعي بينهم ما يقارب المئة مذيع ومذيعة من معدين ومقدمي برامج وبينهم مقدمو برامج مرموقون، وفي هذا السياق قام باستثناء ١١ منهم، اختارهم بنفسه كما صرح هو للإعلام مبررا هذا الاستثناء بأنه نتيجة إجماع الرأي العام، ويقول الإذاعيون المبعدون أنهم لم يسمعوا عن استفتاء أو استطلاع رأي للجمهور تقول نتائجه من الذي يبقى ومن الذي يخرج. وصرح «هيكل» أخيرا ردا على الشكاوى التي قدمتها الإذاعيات والإذاعيون من رواد المهنة قائلا: إن اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليس وزارة للشؤون الاجتماعية حتى يلجأ إليها المحالون للمعاش، متجاهلا حقيقة أن هؤلاء الرجال والنساء يمثلون خبرة وتاريخا لا يجوز شطبه ولهم برامجهم التي تمتلئ بها مكتبة الإذاعة، وتسجيلاتهم التاريخية مع رموز العمل السياسي والأدبي والفني على مدى العقود الماضية.

ومواصلة العمل بعد سن المعاش مبدأ معمول به في الصحافة والقضاء والجامعة والقطاع الصحي، حيث يقوم هؤلاء المحالون إلى المعاش بعملهم الفني فقط دون درجات أو مواقع إدارية حتي يفسحوا المجال للترقي أمام الأجيال الجديدة من العاملين، ودون إهدار الخبرات الثمينة التي يتميزون بها. والقول بأن الاتحاد ليس وزارة شؤون اجتماعية فيه إهانة بالغة لهؤلاء العاملين والعاملات وكأنهم يتسولون حقوقهم، وفيه أيضا تعال لا يجوز، وسوف يقطع هذا التعالي الطريق علي أي حوار جدي بين الوزير وهؤلاء الإذاعيين والإذاعيات المرموقات وبينهم «هدى العجيمي» و«نجوى الطوبي» اللتان تركتا بصمات لا تمحى على سجل العمل الثقافي في الإذاعة ضمن فريق من أفضل الإعلاميين والإعلاميات أثروا هذا المجال بإخلاص. فهل يتصور الوزير أنه بمثل هذا الإجراء يخفف من الإنفاق في الإذاعة؟ لا أظن ذلك لأنه يعرف جيدا أن وجوها أخرى للإنفاق تبدد الميزانيات وهو لم يقترب منها مع العلم بأن المكافآت التي يحصل عليها هؤلاء لا تكاد تغطي مواصلاتهم، لكنهم يحبون برامجهم ودأبوا على تجديدها وتطويرها طيلة السنين، فضلا عن أنها تلبي احتياجا حقيقيا لدي جمهور واسع تمثل له الإذاعة مصدرا للثقافة والمعرفة العميقة والرفيعة.

وتعد هذه المشكلة واحدة من مئات يواجهها وزير الإعلام الجديد الذي طالب صحفيون بشطبه من جدول النقابة ردا على ممارساته ضد حرية التعبير وتعسفه ضد العاملين والعاملات.

وتثور مجددا قضية إنشاء نقابة الإعلاميين التي جرى طرحها منذ سنوات وتعثرت لأسباب كثيرة، ومن المفترض أن يكون المناخ الجديد بعد الثورة مواتيا لنشوئها حيث تتقدم كل الفئات الاجتماعية غير المنظمة لتنظيم نفسها حتى تنظم دفاعها عن حقوقها بشكل جماعي وقانوني. وتحتاج منظومة الإعلام الحكومي كلها إلى إعادة نظر سواء في ذلك الصحافة المملوكة للدولة أو اتحاد الإذاعة والتليفزيون ومصلحة الاستعلامات. فقد تراكمت عبر ثلاثين عاما أو يزيد مشكلات - بل لعلها مآس - في كل هذه الأجهزة والمؤسسات التي تبتلع ميزانيات هائلة ويتكدس فيها آلاف العاملين بعضهم دون أي عمل حقيقي، ويتقاتلون في ما بينهم لا لتجويد العمل والارتقاء به بل من أجل موطئ قدم في المؤسسات، ومن أجل علاقات تصلح كوساطات لكي يرتقوا، لأن جودة العمل ومهنيته لم تكن دائما معيارا، ولعبت العلاقة السياسية بالنظام الحاكم الدور الرئيسي في الصعود والهبوط الوظيفي وتآكلت المؤسسات وفقدت قدرتها على المنافسة رغم الأموال الطائلة التي أنفقتها. ولن يكون وزير الإعلام بمفرده ومهما كانت إمكاناته ونواياه قادرا على مواجهة هذا الواقع البائس الذي يحتاج إلى تكاتف العاملين مع الحكومة للوصول إلى رؤية جديدة لدور هذه المؤسسات، حتى تعبر عن كل من الشعب والدولة المصرية وليس الحكومة أو الحزب الحاكم، وهو طريق طويل.